

اتفاق بين

حكومة الجمهورية العربية السورية و حكومة جمهورية الصين الشعبية

حول

التعاون التجاري والاقتصادي والفني

إن حكومة جمهورية الجمهورية العربية السورية،

وحكومة جمهورية الصين الشعبية،

اللتان تدعيان فيما يلي بالطرفين المتعاقدين،

رغبة منهما في تنشيط وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي والفني بين بلديهما على أساس
المساواة والمنفعة المتبادلة،

اتفقتا على ما يلي :

المادة - ١ -

يتخذ الطرفان المتعاقدان التدابير اللازمة لتسهيل وتنمية وتشجيع المبادلات التجارية
والتعاون الاقتصادي والفني بين بلديهما وفقا للقوانين والأنظمة النافذة في البلدين، مع الأخذ
بعين الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية والفنية واحتياجات كلا البلدين.

سيعمل الطرفان المتعاقدان على دعم وتوسيع التعاون بينهما في مجالات الطاقة والري
والزراعة والصناعة والنقل والنفط والبناء والتشييد والتجارة وغيرها من المجالات ذات
المنفعة المتبادلة.

34

المادة - ٢ -

سيُتضمن التعاون الاقتصادي والفني بين بلدي الطرفين المتعاقدين بشكل خاص أشكال ووسائل التعاون التالية :

- تقديم المعونة الفنية للمشاريع الاستثمارية وذلك بالقيام بأعمال التحريات وإعداد التصاميم والدراسات الفنية والاقتصادية وتوريد المعدات والمواد وإيفاد الخبراء ؛
- نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتبادل المعلومات؛
- إقامة شركات مشتركة ؛
- التعاون بين مؤسسات وشركات البلدين للتنفيذ المشترك للمشاريع في بلدي الطرفين المتعاقدين أو في بلد ثالث.

المادة - ٣ -

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بـ:

- الرسوم الجمركية المطبقة على المستوردات والصادرات ؛
- القواعد والإجراءات الإدارية عند التخليص الجمركي على البضائع التي منشؤها بلد أحد الطرفين المتعاقدين والمصدرة مباشرة إلى بلد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة - ٤ -

لن تطبق أحكام المادة ٣ من هذا الاتفاق على :

- المزايا والتسهيلات الممنوحة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين للبلدان المجاورة بقصد تسهيل تجارة الحدود ؛
- المزايا والتسهيلات الناجمة عن المشاركة القائمة أو الممكنة لأي من الطرفين المتعاقدين في سوق مشتركة واتحاد جمركي و/أو منطقة تجارة حرة .
- المزايا التي منحتها الجمهورية العربية السورية أو التي يمكن أن تمنحها في المستقبل إلى بلد واحد أو أكثر من البلاد العربية ؛
- المزايا التي منحها أو سيمنحها أي من الطرفين المتعاقدين إلى أي بلد نام بموجب اتفاقات دولية .

المادة - ٥ -

يتم استيراد وتصدير السلع والخدمات على أساس العقود التي تبرم بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لبلدي الطرفين المتعاقدين بأسعار السوق وبما يتفق مع القوانين والأنظمة لكل بلد وممارسات التجارة الدولية .

لن يكون الطرفان المتعاقدان مسؤولين عن التزامات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

المادة - ٦ -

يتم تسديد المدفوعات بين بلدي الطرفين المتعاقدين التي ستترتب عن تبادل البضائع والخدمات بالعملة القابلة للتحويل بصورة حرة وفقا لقوانين وأنظمة بلدي الطرفين المتعاقدين.

المادة - ٧ -

يسهل وينشط الطرفان المتعاقدان اشتراك كل طرف متعاقد وشركائه في الأسواق والمعارض الدولية التي تقام من قبلهما وكذلك في المعارض الوطنية التي تقام في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة - ٨ -

إن البضائع المستوردة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين إلى البلد الطرف المتعاقد الآخر لا يمكن إعادة تصديرها إلى بلد ثالث إلا بموافقة خطية مسبقة من السلطات المختصة في البلد المصدر.

المادة - ٩ -

١ - ضمن نطاق التشريع في بلديهما، يعفي الطرفان المتعاقدان من الرسوم الجمركية والضرائب عند التخليص الجمركي النماذج و السلع الإعلان اللازمة للحصول على الطلبات والدعاية التجارية .

٢ - يطبق نظام الإدخال المؤقت على السلع والبضائع المذكورة فيما يلي :

- الأدوات وغيرها من السلع المستوردة لأغراض التجميع والإتمام ؛
- السلع التي ترسل للاختبارات والتجارب أو للتصليح ؛
- البضائع والسلع التي تعرض في المعارض الدائمة والمؤقتة ؛
- سلع التعبئة الممهورية المستوردة لأغراض التعبئة والتغليف وكذلك سلع التعبئة التي يجب إعادة إخراجها بعد انقضاء فترة معينة .

ان البضائع والسلع المذكورة في الفقرة (٢) من هذه المادة يمكن إما إعادة تصديرها عند انتهاء المهلة المحددة للاستيراد في وضع الإدخال المؤقت أو وضعها في الاستهلاك المحلي بعد الحصول على إجازات الاستيراد اللازمة ودفع الرسوم إذا كانت القوانين والأنظمة النافذة في بلدي الطرفين المتعاقدين تسمح بذلك .

المادة - ١٠ -

ضمن نطاق هذا الاتفاق، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة سورية - صينية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني تدعى بـ " اللجنة المشتركة " وتحدد المهام الرئيسية لها على النحو التالي :

- متابعة تنفيذ هذا الاتفاق وكذلك البرتوكولات والترتيبات التي توقع بين بلدي الطرفين المتعاقدين ضمن إطار هذا الاتفاق، واقتراح التوصيات والقرارات الرامية إلى تنفيذها بنجاح ؛

- استقصاء وتحديد الإمكانيات والاتجاهات والسبل الجديدة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والفنية بين بلدي الطرفين المتعاقدين وإعداد الاقتراحات والبرامج المناسبة لتحقيقها من أجل الموافقة عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ؛

- تسهيل تبادل المعلومات والوثائق وتنظيم المشاورات الثنائية حول التعاون التجاري والاقتصادي والفني والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك .



المادة - ١١ -

تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب في كل من دمشق أو بكين في المواعيد التي يتم الاتفاق عليها.

يمكن للجنة المشتركة تشكيل لجان فرعية ومجموعات عمل لإنجاز مهام محددة ؛
وتخضع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية ومجموعات العمل لموافقة اللجنة المشتركة .

توضع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل اللجنة المشتركة موضع التنفيذ بعد موافقة السلطات المعنية في بلدي كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة - ١٢ -

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل المذكرات التي تشعر باستكمال الإجراءات الداخلية اللازمة وفق التشريع المطبق في بلدي الطرفين المتعاقدين وينتهي في ذات الوقت سريان مفعول الاتفاق التجاري طويل الأجل الموقع بين حكومتي البلدين بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦ .

يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً لفترات إضافية كل منها سنة واحدة ما لم يقدم أحد الطرفين للآخر مذكرة تشعر برغبته في إنهاء مفعول هذا الاتفاق قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مفعوله.

تبقى أحكام هذا الاتفاق سارية المفعول بعد إنهاء العمل به فيما يتعلق بالعقود المبرمة وترتيبات الدفع المترتبة ضمن فترة سريانه حتى يتم تنفيذ كافة هذه العقود والترتيبات تماماً.

حرر في دمشق بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٠١ على نسختين أصليتين باللغات العربية والصينية والإنكليزية، ولكليهما نفس القوة . وفي حال أي اختلاف في التفسير يعتمد النص الإنكليزي .

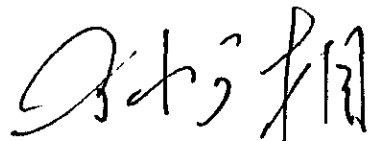
عن

حكومة الجمهورية العربية السورية



عن

حكومة جمهورية الصين الشعبية



A G R E E M E N T
B E T W E E N
THE GOVERNMENT OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
AND
THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF
CHINA
ON
TRADE, ECONOMIC AND TECHNICAL COOPERATION

The Government of the Syrian Arab Republic;
And the Government of the People's Republic of China;
Hereinafter referred to as the Contracting Parties.

Desiring to promote and develop trade, economic and technical
co-operation between their countries on the basis of equality and
reciprocal benefit,

Have agreed as follows:

ARTICLE -1-

The Contracting Parties shall take the necessary measures to
facilitate, develop and encourage the commercial exchanges, the
economic and technical cooperation between their countries in
accordance with the laws and regulations in force in both countries;
taking into consideration the economic and technical potentialities and
the needs of both countries.

The Contracting Parties shall support and extend the co-operation
between them in the fields of power, irrigation, agriculture, industry,
transport, oil, building, construction, trade and other fields of mutual
interest.

ARTICLE -2-

The economic and technical co-operation between the two countries shall include in particular the following forms and means of co-operation:

- provision of technical assistance for the investment projects by making exploration work, preparing designs and technical and economic studies, supplying equipment and materials and deputing the experts;
- transfer of technology and know-how and exchange of information ;
- establishment of joint ventures;
- Co-operation among the organizations and companies of the two countries for joint execution of the projects in the two countries or in third countries.

ARTICLE -3-

The Contracting Parties shall grant each other the most - favored nation treatment regarding:

- custom duties applied to import and export of goods;
- Rules and administrative procedures upon custom clearance of goods originating from the country of either Contracting Party and exported directly to the country of the other Contracting Party.

ARTICLE -4-

The provisions of the Article 3 of this Agreement shall not be applied to:

- 1 . privileges and facilities provided by either of the Contracting Parties to the neighboring countries with the aim of facilitating border trade;
- 2 . privileges and facilities resulting from the effective or possible participation of either Contracting Party in a common market, custom union and/or free trade area;

- 3 . privileges which the Syrian Arab Republic granted or may grant in the future to one or more of the Arab Countries;
- 4 . Privileges which either of the Contracting Parties granted or shall grant to any developing country under international agreement.

ARTICLE-5-

Import and export of goods and services shall be effected on the basis of contracts to be concluded among the natural and juridical persons of both countries at market prices in accordance with the laws and regulations of each country and international trade practices.

The Contracting Parties shall not be responsible for liabilities of natural or juridical persons.

ARTICLE-6-

Payments between both countries which result from the exchange of goods and services shall be effected in freely convertible currencies in accordance with foreign exchange regulations in force in both countries.

ARTICLE-7-

The Contracting Parties shall facilitate and promote the participation of each Contracting Party and its companies in the international exhibitions and fairs held by them as well as national exhibitions held on the territory of the other Contracting Party.

ARTICLE-8-

The goods imported from either of the countries into the other country can not be re-exported to a third country without a prior written consent by competent authorities of the exporting country.

ARTICLE-9-

1. Within the framework of the legislation in their countries, the Contracting Parties shall exempt from custom duties and taxes upon custom clearance the samples and advertising commodities necessary for obtaining order and for commercial advertising.
2. the temporary entry system shall be applied to the below mentioned commodities and goods:
 - tools and other commodities imported for the purposes of assembly and completion;
 - commodities which shall be sent for experiments, tests or repair;
 - goods and commodities which shall be displayed in the permanent and temporary exhibitions;
 - Marked packaging commodities imported for the purposes of filling and packaging as well as packaging commodities which must be exited after the expiration of a certain period of time.

The goods and commodities stated in paragraph 2 of this Article can be either re-exported after the expiration of the specified period for importation of the temporary entry state or can be put into the local consumption after obtaining the necessary import licences and the payment of the charges if the laws and regulations in force allow such imports.

ARTICLE-10-

Within the framework of the present Agreement, the Contracting Parties shall form a Syrian-Chinese Committee for Trade, Economic and Technical Co-operation to be named the Joint Committee and its tasks shall be determined in the following manner:

- to follow up the execution of the present Agreement as well as protocols and arrangements to be signed between the two countries within the framework of this Agreement, and to propose the recommendations and the decisions aiming at their successful execution;

- to examine and determine the new potentialities, trends and ways in order to develop the trade, economic and technical relations between the two countries and to prepare the appropriate proposals and programs for their achievement to the approval by the Contracting Parties;
- To facilitate the exchange of information and documents and to organize bilateral consultations on trade, economic and technical co-operations as well as other matters of mutual interest.

ARTICLE-11

The Joint Committee shall meet alternately in Damascus or in Peijing on dates to be mutually agreed upon.

The Joint Committee can form sub-committees and working groups in order to fulfill specific duties; the agreed minutes of the said sub-committees and working groups shall be subject to the approval of the Joint Committee.

The decisions and recommendations taken by the Joint Committee shall be put into force after the consent of the competent authorities of both countries.

ARTICLE-12-

This Agreement shall enter into force as from the date of the exchange of notes, which notify the completion of the necessary internal procedures in accordance with the legislation applicable in both countries. Meanwhile the Long Term Trade Agreement signed between the two countries on March 16th 1982 shall be terminated.

This Agreement shall be valid for a period of five years to be renewed automatically for further periods of one year each unless either of the Contracting Parties presents a note notifying his interest in the termination of this Agreement in three months prior to its date of expiry.

The provisions of this Agreement shall remain valid after its termination, in regard to the contracts concluded and payments resulted within its validity period, until all these contracts and arrangements being fully executed.

Done at Damascus on January 11th, 2001 in two original copies in the Arabic, Chinese and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergences of interpretation, the English text shall prevail.

**FOR
THE GOVERNMENT OF THE
PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA**

**FOR
THE GOVERNMENT OF THE
SYRIAN ARAB REPUBLIC**